

### أدلة حجة الإجماع:

من القرآن: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]، فالآية قرنت اتباع المؤمنين باتباع الرسول ﷺ، فكلاهما واجب.

من السنة: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة" ابن ماجه، "ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن" أحمد، "فإن يد الله مع الجماعة" النسائي، "من خالف الجماعة قيد شبر فقد مات ميتة جاهلية" أحمد.

### 3. أنواع الإجماع:

أ. إجماع صريح: هو اتفاق جميع المجتهدين على قول أو فعل صراحة دون مخالفة أحد.

وقد اتفق جمهور العلماء على أن الإجماع الصريح حجة يجب العمل به.

ب. إجماع سكوتي: هو أن يقول أحد المجتهدين قولاً أو يحكم بحكم، ويظهر ذلك وينتشر انتشاراً لا يخفى مثله، ولم يعلم له مخالف ولم يسمع له منكراً.

ومذهب المالكية أن الإجماع السكوتي حجة - وإن كانت ظنية - تنزيلاً للسكوت منزلة الرضا والموافقة، إلا إذا ثبت ما يدل على سخط الساكت وعدم رضاه.

مثاله: قتل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - جماعة قتلوا رجلاً خبيعة، وقال: (لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً).

وقد انتشر فعل عمر هذا ولم ينقل مخالف له، فكان إجماعاً سكوتياً.

\*\*\*

### \* ب. القياس \*

#### 1. تعريف القياس:

لغة: بمعنى التقدير والمساواة.

اصطلاحاً: هو "مسألة أمر لأمر آخر في الحكم الثابت له لاشتراكهما في علة الحكم".

#### 2. أمثلة على القياس:

— قياس تحريم المخدرات على الخمر؛ وذلك بجامع العلة، وهي الإسكار وزوال العقل.

— قياس تحريم ضرب الوالدين أو سبهما على تحريم قول: "أف" لهما؛ بجامع الإذابة.

— قياس تحريم الربا في الأوراق النقدية على العملة النقدية التي وجدت في وقت الرسول ﷺ، وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي؛ وذلك بجامع أن العلة واحدة، وهي الثمنية.

3. حجة القياس: ذهب جمهور العلماء إلى أن القياس من أدلة الأحكام، وهو يفيد غلبة الظن، ويكون حجة يجب العمل به.

### \* أولاً - بيان مرونة الشريعة الإسلامية من خلال تعدد المصادر \*

المصادر جمع مصدر، وهو الموضع الذي يصدر عنه الشيء.

ومصادر التشريع هي (الأدلة التي نصبها الشارع دليلاً على الأحكام).

وذلك مثل: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والمصلحة المرسلة.

ومن عوامل مرونة الشريعة الإسلامية: تعدد هذه المصادر التشريعية؛ وهذا التنوع من شأنه أن يجعلها قادرة على مواجهة ما يستجد من قضايا عن طريق استنباط الأحكام الشرعية المناسبة لما ينزل بالناس ويطرأ على حياتهم.

من أجل هذا حكمت الشريعة الإسلامية أماكن شاسعة، وأقطاراً واسعة، وأجناساً شتى من البشر، أزمنة عديدة، وقروناً مديدة، وقدمت العلاج لكل مشكلة.

### \* ثانياً - من مصادر التشريع \*

(الإجماع - القياس - المصالح المرسلة)

### \* أ. الإجماع \*

#### 1. تعريفه:

لغة: له معنيان:

أ. العزم والتصميم، قال تعالى: ﴿وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوا فِي عِبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: 15].

ب. الاتفاق على شيء، قال ﷺ: "لا تجتمع أمتي على ضلالة" رواه ابن ماجه، أي لا يتفقون على ضلالة.

اصطلاحاً: هو "اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول ﷺ على حكم من الأحكام الشرعية العملية".

شرح التعريف:

اتفاق: معناه الاشتراك في الاعتقاد أو القول أو الفعل؛ لأن ذلك كله من الإجماع، فهو ليس خاصاً بالقول فقط.

المجتهدين: صفة يخرج بها من لم يكن مجتهداً من العلماء. وبالأولى عوام الناس.

بعد وفاة الرسول ﷺ: لأنه في حياته يرجع إليه لمعرفة الأحكام.

حكم من الأحكام الشرعية: صفة يخرج بها الاتفاق على حكم غير شرعي كأحكام العادات أو الأحكام اللغوية.

#### 2. أمثلة عن الإجماع:

— الإجماع على أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

— إجماع الصحابة على جمع القرآن في مصحف واحد.

— وجوب الحج مرة واحدة في العمر.

3. حجة الإجماع: اتفق جمهور المسلمين على أن الإجماع حجة، وأنه دليل من أدلة الشريعة الإسلامية.

- القرآن: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: 2]، ووجه الاستدلال: أن الله أمر بالاعتبار، والقياس نوع من الاعتبار.
- السنّة: ورد أن امرأة خثعميّة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت له: إن أبي أدركته فريضة الحجّ أفأحجّ عنه؟ فقال لها: رأيته لو كان على أبيك دين فقضيته، أكان ينفعه ذلك؟ قالت: نعم. قال: فدين الله أحقّ بالقضاء. رواه الإمام مالك، فكان هذا قياساً لدين الله على دين العباد.
- عمل الصحابة: روي عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- أنه سئل عن الكلالة ما معناها؟ فتمسّ الدليل على ذلك من القرآن والسنّة فلم يجد، فقال: أقول فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، الكلالة: ما عدا الوالد والولد.
- ومعلوم أن الرأي أصل القياس.
- وقال عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعريّ -رضي الله عنهما-: "اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور برأيك".
- وهو دليل ظاهر على أمره له بالقياس.
- إنزال ابن عباس الجدّ منزلة الأب في حجه للإخوة قياساً على حجب ابن الابن لهم كالابن.
3. أركان القياس وشروطها: للقياس أربعة أركان هي:
- الركن الأوّل — الأصل: ويسمّى "المقيس عليه"، وهو الأمر الذي ورد النصّ بحكمه.
- الركن الثّاني — الفرع: ويسمّى "المقيس"، وهو الأمر الذي لم يرد النصّ في حكمه ويطلب معرفة حكم الله فيه.
- ويشترط في الفرع:
- أن تقوم علّة الأصل فيه.
- وأن يساويه في علّة الحكم.
- وأن لا يكون في الفرع نصّ خاصّ يدلّ على مخالفته القياس.
- الركن الثّالث — حكم الأصل: وهو المراد بتعديته من الأصل إلى الفرع، وهو الحكم الشرعيّ الثّابت للأصل بنصّ أو إجماع.
- ويشترط في حكم الأصل:
- أن يكون ثابتاً بالكتاب أو السنّة أو الإجماع.
- وأن يكون معقول المعنى.
- وأن لا يكون مختصّاً به.
- الركن الرّابع — العلّة: وهي الوصف المشترك بين الأصل والفرع والذي من أجله شرع الحكم في الأصل.
- ويشترط في العلّة:
- أن يدور الحكم معها وجوداً وعدماً.
- ولا يتخلّى عنها في بعض الأحوال.
- وأن تكون ظاهرة منضبطة.
- \*\*\*

1. تعريف المصالح المرسلة:
- المصالح لغة: جمع مصلحة، وهي المنفعة. والمرسلة: المطلقة.
- وإصطلاحاً: هي (استنباط الحكم في واقعة لا نصّ فيها ولا إجماع، بناء على مصلحة لا دليل من الشّارع على اعتبارها ولا على إلغائها).
2. أمثلة عن المصالح المرسلة:
- \* اتّفاق الصحابة في عهد سيّدنا أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- على جمع القرآن على التّرتيب التّوقيفيّ والذي نجده في المصاحف.
- \* إبقاء الأراضي العراقيّة التي فتحها المسلمون في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بأيدي أهلها، ولم تقسم بين الفاتحين، ووضع الخراج عليها.
- والخراج: هونوع من الضّريبة تدفع على الأرض وتدفع سنوياً بمقدار معيّن من الحاصلات الزراعيّة أو من الأموال، وهذا المقدار يسمى خراجاً.
- \* اتّفاق الصحابة على استنساخ عدّة نسخ من القرآن في عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.
- \* وضع قواعد خاصّة للمرور في الطّرق العامّة، وكان ذلك في الأندلس.
- \* الإلزام بتوثيق عقد الزّواج بورقة رسميّة.
3. حجّة المصلحة المرسلة وأدلة اعتبارها:
- اتّفق العلماء على عدم إمكان العمل بالمصالح المرسلة في أمر من أمور العبادات.
- وكذلك الأمر في كلّ ما فيه نصّ أو إجماع من الأحكام الشرعيّة كالحدود والكفّارات.
- أمّا في غير هذه الأمور ممّا يتعلّق بالمعاملات والقضايا المتعلّقة بالأمور العامّة للبلاد والعباد فيرى المالكيّة أنها حجة شرعيّة فيما لا نصّ فيه ولا إجماع.
- واستدلّوا بأدلة منها:
- أولاً: شرع الله الأحكام لتحقيق مصالح العباد ودفع المضارّ عنهم.
- ثانياً: إنّ الحوادث تتجدّد، والمصالح تتغيّر بتجدّد الزّمان والظّروف لذلك من الضّروريّ أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار.
- ثالثاً: روعيت المصلحة في اجتهادات الصحابة، بدليل جمع أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- القرآن الكريم في مصحف واحد قائلاً: "إنّه والله خير ومصلحة للإسلام".
- وتدوين عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- الدّواوين، وسكّ النّقود، واتّخاذ السّجون.
4. شروط العمل بالمصلحة المرسلة:
- أ. يشترط في المصلحة المرسلة أن تكون ملائمة لمقاصد الشّرع الضّروريّة، فلا تنافي أصلاً من أصوله، ولا نصّاً أو دليلاً من أدلّته.
- ب. أن تكون مصلحة لعمامة النّاس، وليست مصلحة شخصيّة.
- ج. أن تكون معقولة في ذاتها، حقيقة لا وهمًا.